رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 1 / 2022
تاريخ قبول البحث 28 / 3/ 2022

المجال الحيوي وحدود الفعل والتأثير في الأداء الإستراتيجي الإيراني

(دراسة تحليلية)

The vital field and the limits of action and influence in the Iranian strategic performance (An analytical study)

أ.م.د. علي فارس حميد

Asst. Prof. Dr. Ali Faris Hameed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

College of Political Science/ Al-Nahrain University

ali_fars44@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ترتبط دراسة المجال الحيوي للدولة بالأسس التي يفهم عن طريقها صانع القرار ومخططي إستراتيجية الأمن القومي حدود الفعل والتأثير في البيئة الخارجية، إذ تساعد المبادئ الفكرية لتوصيف حدود المكان في إعادة تفسير زيادة القوة والتأثير بالنسبة للدولة. وتعد الأسس الفكرية للمجال الحيوي الإيراني واحدة من أهم مصادر بناء وصياغة الفعل في الأداء الإستراتيجي تجاه الخارج، وكذلك أحد مقومات التعامل مع التهديدات وفقاً للقيم التي يسعى صانع القرار على تواجدها. إن دراسة حدود الفعل والتأثير في الإستراتيجية الإيرانية وفقاً لفلسفة المجال الحيوي تساعد في فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني والأداء الذي تقوم به حيال القضايا التي تتصل بالأمن القومي الإيراني.

الكلمات المفتاحية: المجال الحيوي، الأمن القومي الإيراني، الأداء الإستراتيجي

Abstract

The study of the vital field of the state is related to the foundations on which the decision-maker and national security strategy planners understand the limits of action and influence in the external environment. The intellectual foundations of the Iranian vital field are one of the most important sources of building and formulating action in the strategic performance towards the outside, as well as one of the elements of dealing with threats in accordance with the values that the decision maker seeks to maintain. Studying the limits of action and influence in the Iranian strategy according to the philosophy of the vital field helps in understanding and explaining Iran's foreign political behavior and its performance on issues related to Iranian national security.

Keywords: vital field, Iranian national security, strategic performance

المقدمة

تشكل نظرية المجال الحيوي المعطى الأمني الذي يشغل ذهنية صانع القرار السياسي، فالقدرة على التأثير وزيادة فاعليته في الجوار الإقليمي والدولي يتطلب زيادة عناصر القوة الشاملة للدولة بمفهومها العام، إذ ان إنتقال تأثير حدود القوة من الفكر إلى السلوك يتطلب أن يكون هنالك مجال يتصل بتمكين الدولة على توظيف وتعزيز عناصر قوتها.

ترتبط الفرضيات التي تتصل بالمجال الحيوي بالمبادئ التي لها صلة وثيقة بالتمدد وإضافة عناصر جديدة للقوة، فالمسارات الفكرية تستهدف زيادة عناصر القوة أو البحث عن الوسائل التي تعزز من

توظيفها للبقاء سواء كانت تلك العناصر متصلة بالعمق الإستراتيجي للدولة أو لمعطيات تتصل بالتاريخ والحضارة أو الشعور بأنها مصدر لتقليص التهديدات الموجهه للأمن القومي.

ووفقاً للإفتراضات النظرية فإن المجال الحيوي للدولة لايتعدى مسألة العقيدة الإستراتيجية لصانع القرار، فالمبادئ الأيديولوجية والقيم التي يدرك بها صانع القرار الأمن القومي لدولته هي من تمثل الطابع القومي الذي يفسر عن طريقه صانع القرار الأحداث من حوله.

إن التعامل مع مفهوم المجال الحيوي لم يبقى حكراً على القوة العسكرية، إذ تصاعد تأثير العوامل الثقافية والحضارية في هذا الشأن، لنكون أمام صياغات تتعلق بالجاذبية والمحاكاة بدلاً من السيطرة المباشرة، ومن هذا المنطلق بدأت الدول تصوغ استراتيجيتها على أساس إبراز المعالم الثقافية والفكرية كالحالة مع إيران والتي يشكل العمق الإستراتيجي لحدود تأثيرها العالمي توظيف معطيات القوة الناعمة والصلبة لإيجاد سلوك قادر على الجذب والتأثير مع الأطراف التي تشاركها القيم، فضلاً عن أن هذه المعطيات تسهم في صياغة إستراتيجيتها للشؤون الخارجية. علاوةً على ذلك، فإن المجال الحيوي وفقاً لهذا التوصيف يستدعي الإستمرارية في الجاذبية، فأي تأثير على مقدرات القوة القومية سيكون له تأثير على درجة الفاعلية في الشؤون الخارجية، وهذا مايعني أن الإتفاق النووي بين إيران والغرب وما ينتج عنه من رفع للعقوبات المفروضة على إيران سيكون له تأثير إيجابي على فاعليتها في الخارج مما سيزيد من حضورها في قضايا الصراع الدولي والإقليمي. ومن ثم فإن البحث يفترض أن تأثير المجال الحيوي في الأداء الإستراتيجي الإيراني يرتبط بإدراك صانع القرار لزيادة القوة وقابلية التأثير وفقاً لحدود القوة التي يكتسبها من تركيز فعله الإستراتيجي في مناطق النفوذ.

وإستناداً لذلك فإن الدراسة سوف تناقش حدود الفعل والتأثير في الأداء الإستراتيجي الإيراني من خلال ثلاث محاور أساسية: إذ يركز الأول على المجال الحيوي في منظور الأمن القومي الإيراني، أما الثاني فإنه يحلل حدود الفاعلية والتأثير وفق فرضيات المجال الحيوي الإيراني، في حين خصص الثالث الفعل الإستراتيجي الإيراني وفق حدود القوة والمجال الحيوي.

أولاً: المجال الحيوي في منظور الأمن القومي الإيراني

ترتبط البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني بطبيعة الصياغات والمبادئ التي تبناها قادة الثورة في إيران بعد عام 1979، إذ أصبح نسق التفكير بالأمن القومي من الناحية الفكرية يختلف تماماً عما كان عليه قبل الثورة خاصة فيما يتعلق بالقيم والتصورات حيال التفاعلات الدولية. ولأجل أن تتناسب المعطيات الفكرية الجديدة وشكل الدولة من الناحية السياسية فقد صاغت نظرية "**أم القرى**" المنطق الإستراتيجي

الذي تتعامل بموجبه إيران مع العالم الخارجي أو مجالها الحيوي برمته، إذ ترتكز إستراتيجية أم القرى على الأسس الفكرية التي إعتمدها عضو مجلس الأمن القومي الإيراني السابق "محمد جواد لاريجاني" والذي يرى فيه أن إيران الإسلامية ليست إحدى الدول الإسلامية فحسب، فهذا تجاهل للوضع التاريخي للشعب الإيراني، وهو في الحقيقة كذلك تنازل الإنسان إلى الإقليم الجغرافي، والواقع أن إيران أم القرى (دار الإسلام)، فإنتصار أو هزيمة إيران هما إنتصار وهزيمة للإسلام، وبتعبير آخر إعتبر إيران مهد الإسلام الحقيقي والخالص[1] .

من جهة أخرى يرتبط التفكير بالأمن القومي الإيراني بالتصورات التي تم صياغتها من قبل قادة الثورة بشأن المجال الحيوي والبعد الجيوبوليتيكي لإيران بعد عام 1979، إذ أن تفكير قادة الثورة الإيرانية بالمجال الحيوي لم يكن توصيفاً لمرحلة محددة من حيث الوقت أو الموقع، بل هو يمثل مصلحة حيوية متكاملة مع النظام السياسي، الأمر الذي يجعل صانع القرار مضطراً إلى الإستجابة في الفعل الإستراتيجي تجاه الخارج، وإن تباين ترتيبه بين الحين والآخر بحسب الأولويات والضرورات الاستراتيجية التي تحيط بها، فإدراك المجال الحيوي من قبل واضعي الدستور الإيراني، يجعل صانع القرار أمام إستجابة مستمرة لهذه المصالح، فقد تبنى الدستور الإيراني مفهوم الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في السياسة الخارجية وعدم الإنحياز مقابل القوى المتسلطة أو المستكبرة، ولذلك إعتبر **محمد جواد لاريجاني** أم القرى هي ليس بالمدلول الجغرافي إنما بمدلول الولاية لينقل التأثير من تأثير المكان إلى تأثير القادة خارج الحدود الجغرافية للدولة[2].

إن إدارة التصورات الفكرية ومايرتبط بها من بعد جيوبولتيكي في نظرية المجال الحيوي يمكن التعامل معها وفق منظور محمد جواد لاريجاني عن طريق ثلاث مرتكزات أساسية [3]:

1- موقع إيران في العالم الإسلامي (إيران أم القرى).
2- الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).
3- تعمير إيران (التنمية).

ترتبط الفقرة الأولى والثانية بالمحتوى الفكري للأداء العسكري ومعيار القوة الذي يجب أن تمتلكه الجمهورية الإيرانية، فمن غير الممكن أن تكون قادرة على الدفاع المؤثر عن حقوق الشعوب الإسلامية المستضعفة من دون الحفاظ على وضع متميز في العالم الإسلامي سواء عن طريق تعزيز القوة الصلبة أو الناعمة بحسب مستوى الفعل الإستراتيجي، وهذا بدوره يجعل إيران أمام ضرورة القدرة على التأثير في ذهنية هذه الشعوب من خلال إبراز المعالم الحضارية والثقافية، أما القاعدة الثالثة فهي تمثل مستلزمات بلوغ جميع القواعد الأساسية للأمن القومي الإيراني.

وعلى هذا الأساس، تقوم مؤسسات الأمن القومي الإيراني بصياغة إستراتيجيتها تجاه العالم وفقاً لمعايير تعزيز القوة وتأمين المقدرة على الدفاع، فربط إيران مجالها الحيوي بالأمة الإسلامية، يوسع من بنية الأمن

القومي وخياراته، ومن ثم فإن دائرة المجال الحيوي تتسع لتشمل العالم. ولذلك فمن المنطقي حين يتعامل المخطط الاستراتيجي مع المجال الحيوي الإيراني أن يأخذ بعين الإعتبار مضمون القوة الإسلامية التي ربطت إيران نفسها به، والذي يمكن تصويره وفق المعادلة المركز والأطراف.

تكتسب الجمهورية الإيرانية إلى جانب إستراتيجيتها المحورية جاذبية عالية من حيث الجغرافيا والتاريخ ورأس المال البشري على حد تعبير **روبرت د. كابلان،** والذي يشير إلى أنه ومن المرجح أن الشرق الأوسط الكبير وأوراسيا سوف يتأثران بشدة بالتطور السياسي الداخلي في إيران، سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ. فالطبيعة الجيوبوليتيكية لإيران تمنحها المقدرة على التأثير، خصوصاً من حيث إطلالتها على أسيا الوسطى، وكذلك بالدرجة نفسها على بلاد بين النهرين والشرق الأوسط، فعلى الرغم من الحذر الذي تشعر به بعض دول أسيا الوسطى من إيران إلا أن بعضها مايزال يشعر بروابط التأثير والإنجذاب نحوها كالحالة مع طاجيكستان أو أن يكون بعضها حذراً كأوزباكستان[4]. ويمنح هذا الموقع من الناحية الجيوبوليتيكية المقدرة على فرض التأثير وإدارته وفقاً لأولويات المصالح وحركة المتغيرات في البيئة الإستراتيجية.

من جانب آخر فإن طبيعة المبادئ الإستراتيجية التي تعاملت مع صياغات الأمن القومي في إيران تتجه نحو العالمية من خلال مايمنحه النطاق الإسلامي من حدود واسعة في الأداء، بحيث لايكون خيار الإنطواء منطقياً في التعامل مع الأزمات الدولية كونه لايُمكن إيران من تحقيق مكانتها، وهنا ضمن الدستور الإيراني ضرورة الفاعلية والإستمرارية في السياسة الخارجية لضمان القوة القادرة على ممارسة دور فاعل في التفاعلات الدولية، وهذا ما ربطه المشرع بضرورة أن تمهد الحكومة السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة، وهو بالدرجة نفسها يفسر أهمية الحضور الإيراني في المناطق الإقليمية والدولية[5]. إن البعد السياسي للتفكير خارج الحدود يتطابق إلى حد كبير مع ضرورات العمق الحضاري الإيراني الذي يحاول إيجاد دور مرتبط لإيران لايكون بمعزل عن هذا العمق، فالدور الذي يستند إلى أيديولوجية ترافق العمق الحضاري سيكون لها تأثير في سلوكيات الأفراد حتى وإن لم تتطابق مع محتواها المادي. وإلى جانب المعطى السياسي الخاص بالنظام الدستوري والإسلامي فإن طبيعة العامل القومي يمارس دوراً مهماً في صياغة البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني، فالثوابت الواضحة في التاريخ والجغرافيا والمتعلقة بشخصية الفرد الإيراني ومواقفها تحت أي نظام حكم تعطي للأنموذج السياسي دوراً ريادياً إقليمياً ودولياً، فضلاً عن أنها تفرض إلتزامات على موقع الدولة إستراتيجياً، وهذا من شأنه أن يمنح لإيران مكانة بشرية وعسكرية فضلاً عن المعطيات الفكرية في صياغة نظرية أمن للمنطقة ولأجل تحقيق المصالح الاستراتيجية[6]. ومن ثم فإن إتصال العمق الحضاري بالعامل القومي والأيديولوجية الجديدة للنظام يمكن أن يؤسس لمقبولية في الأداء السياسي الخارجي تتطابق مع المصالح التي تتبناها الدولة.

إن سوء التقدير في فهم دور إيران وإلزاميته من الناحية الفكرية والحضارية أثر بشكل كبير على الإستجابة

الإيرانية للضغوط الدولية وفي مقدمتها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، فهي لم تتعامل مع إيران بإعتبارها تشكيل جغرافي تصوغ إستراتيجيتها بالإعتماد على الموروثات الثقافية والفكرية التي تنطلق منها تجاه الغرب، وهذا ماساهم في تعقيد الأزمات بينهما، ولعل صعوبة الفهم وسوء التقدير الذي كان يرافق التفكير الاستراتيجي الأمريكي طوال السنوات السابقة كان مؤثراً بشكل كبير على طبيعة التعامل معها، إذ يشير بهذا الصدد **بروس ريدل** إلى أن سوء التقدير في التعامل مع إيران ظل يرافق الولايات المتحدة طوال الثلاثين عاماً الماضية، فإيران الإسلامية قادرة أن تضمن العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، في مقدمتها أن تضمن إرساء الإستقرار في أفغانستان والعراق، فضلاً عن نفوذها الإستراتيجي حيال الفواعل من غير الدول في المنطقة كالحالة مع حزب الله وحركة حماس، والتي لهما تأثير كبير على مجمل التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط[7].

إن الأسس والفرضيات التي تتصل بمحاولة تحقيق التكامل بين الطبيعة الذاتية للمجتمع والنظام السياسي في إيران تستهدف أن تجد فيه أنموذجاً قادراً على التأثير، فالعلاقة التكاملية بين العاملين من شأنه أن يعطي إيران مقدرة حقيقة في إدارة التفاعلات الإقليمية خصوصاً، وتقديم أنموذج للأمن يرتبط به حلفاءها الإستراتيجيون تجاه متغيرات التفاعل الإقليمي أو الدولي.

ثانياً: المجال الحيوي والأمن القومي الإيراني: حدود الفاعلية والتأثير

من الصعب أن يتعامل صانع القرار الإيراني مع البيئة الإقليمية والدولية من منظور ضيق، فكما يشير "علي أكبر ناطق" إن مسؤولية الرئاسة هي مسؤولية كبيرة، إذ يقع على عاتق الرئيس مسؤولية مليار ومائتي ألف مسلم، بإعتبار إيران أم القرى وأمل المسلمين. ولعل هذا التوجه الذي يصاحب عقيدة الرئيس أو صانع القرار ينبع من رحم نظرية أم القرى، وكما يشير محمد جواد لاريجاني أن إنتصار الثورة الإسلامية جعل من إيران أم القرى والتي ينبغي عليها هنا أن تأخذ بعين الإعتبار مصالح كل الأمة وكما يصبح الحفاظ عليها فرض على كل الأمة[8]. ووفقاً لذلك فإن البعد الجيوبوليتيكي بإعتباره أحد مرتكزات فهم الأمن القومي يتعامل من منظور المجال الحيوي وفقاً لفرضيات فلسفة النظام السياسي وأيديولوجيته السياسية في هذا الشأن.

إن حدود الأمن وفقاً لهذا التوصيف القائم على أساس الدمج بين الجغرافيا والأيديولوجيا يجعل صانع القرار أو مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات نوعية في عملية تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية أو عند التعامل مع المصالح الحيوية، فالإمتداد الأساس لنظرية المجال الحيوي الإيراني قائمة على أساس الربط الذي تبناه مؤسس الجمهورية السيد الخميني والقائم على أساس التوظيف بين الجيوستراتيجية والأيديولوجية، والتي تقوم على ضرورة صيانة البلد الإسلامي والحفاظ على الأهداف والقيم الإسلامية، وهذا مالايمكن بلوغه من دون الإستعداد للدفاع عن الوطن والإسلام عبر إمتلاك القوة الفردية أو القوى

الأخرى[9]. ووفقاً لذلك فإن السياسات التي تبنتها إيران في إدارة الرئيس **(أحمدي نجاد)** لم تكن بمعزل عن التحضر الإيراني لمضاعفة القوة الشاملة أو كي تثبت للقوى الدولية عن تفوقها النوعي لاسيما في المجال النووي والتقنيات الحديثة التي ترتبط بإستخدامه، فضلاً عن إنه يُمكن إيران من المشاركة مستقبلاً في أي ترتيب تهدف له الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بإعتبارها قوة فاعلة ومؤثرة، وهذا مايبرر التصريحات المتشنجة التي كانت تطلقها إيران ضد الغرب كالحالة مع موقف الرئيس السابق "أحمدي نجاد" بشأن العقوبات المفروضة على إيران، ووصفها بأنها تستحق الرمي في سلة المهملات وأنها تفتقد إلى القيم القانونية[10].

إن طبيعة التفكير بالأمن بصيغته الشاملة يشكل أحد أشكال الرغبة في التمدد أو بناء النفوذ خارج حدود الدولة، فعلى الرغم من أن الدافع القومي والأيديولوجي يؤدي جانباً ضاغطاً على ذهنية صانع القرار السياسي، إلا أن التفكير بالأمن يعد الدافع الأساسِ بهذا الجانب. ولعل التباين بين إيران والخليج بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي تبرر العديد من السياسات التي تبنتها إيران تجاه المنطقة، إذ تنظر إيران إلى عملية الأمن في منطقة الخليج بكونها ذات ترتيبات سلبية، فالمنهج الذي تتبناه دول الجوار سيما الخليجية منها في حماية أمنها غير خاضعة إلى البناء الذاتي، حتى ما يخص مبادراتها لطرح السلام في الشرق الأوسط، فهي مركبة بإتفاقيات ومعاهدات أمنية ودفاعية تكونان معاً خطة لديمومة النفوذ الأمريكي على المنطقة. الأمر الذي يدفع إيران إلى وضع صياغات أمنية تقوم عن طريقها بحماية ذاتها القومية، فضلاً عن مايرتبط بها من مجال حيوي[11]. إذ يشكل التهديد بالنسبة لإيران أي ترتيب أمني لدول الخليج بإعتباره جزء من إستراتيجية القوة الأمريكية المهيمنة في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وإلى جانب الأدوار الاستراتيجية التي تمارسها إيران تجاه مجال التأثير الحيوي، فإنها تسعى إلى تعزيز هذا الدور من خلال توظيف شكل من أشكال التكامل التنظيمي يتخذ نمطاً مميزاً من التحالفات الإستراتيجية مع فواعل من غير الدول ذات دور بارز في تقدير السياسات الإقليمية، إذ يستند هذا التوظيف على ثلاث معطيات أساسية[12]:

1- التكامل الإيديولوجي والترابط الفكري العقيدي والذي لايرتبط فقط بالعقيدة الفكرية للنظام، إنما تشمل الدوفع المصلحية المتجانسة لاسيما العوامل الثورية القائمة على أساس التحرر من الإستكبار العالمي وفق منظور الجمهورية الإيرانية.
2- إرتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدول، بالفاعل الإقليمي، لاسيما في مجال التوجيه والأهداف المحورية.
3- أدوار الفاعل من غير الدول ضمن المجال الوطني، حيث إن دوره في تقدير السياسات الوطنية يسهم بشكل كبير في التأثير على مكانة إيران ضمن المجال الحيوي لها.

ومن ثم يمكن من خلال هذه الصياغات فهم درجة التأثير التي يحتلها حزب الله على سبيل المثال في نطاق التحالف الاستراتيجي مع إيران، والتي ترتقي إلى مستوى العلاقة العضوية بسبب درجة الترابط المنطقي والمصلحي في جميع المعطيات السابقة، علاوةً على حركة حماس والجهاد الإسلامي، فرغم كونها في منطقة تحالف وسط من هذا التوصيف إلا أن خيار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل سوف يجعلها في نهاية المطاف مضطرة إلى الإستمرار في علاقة تفاعلية مع إيران. فضلاً عن أنه يفسر الناحية النوعية في تحالفات إيران الإقليمية التي تنتمي إلى فئة الفاعلين من غير الدول والذي يرتبط إلى درجة كبيرة بقابلية القوة الناعمة في التأثير خارج الحدود بوصفها قوة محدودة لاتشمل الدول بقدر شمولها لجماعات إجتماعية محددة في هذا المجال[13].

إن طبيعة التكامل الذي فرضته القوة الإيرانية وسياستها في التأثير على مواقف المحاور التي تتبناها كان له دور كبير في التأثير على منطق التفاعلات الإقليمية خاصةً فيما يتصل بالتعامل مع إسرائيل، إذ تشكل قضية فلسطين وفقاً للمنظور الإيراني قضية جوهرية تتصل بالفعل الإستراتيجي الموجه نحو الخارج وهي تسعى إلى التأثير عن طريقه في سياسة القوى الدولية خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وعلى النحو الذي يمنحها ميزة أيديولوجية في المحور الإسلامي، إذ أن مكانتها الإستراتيجية من حركة الجهاد الإسلامي ومدى تقارب النسق الفكري الثوري معها يعطي لإيران قوة تنافسية جديدة في عمقها الإستراتيجي في المنطقة[14].

ومن زاوية أخرى فإن الحضور الإيراني من حيث التأثير في منطقة الشرق الأوسط يكتسب مقدرة عالية على التأثير في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، إذ لاتزال سلطنة عمان لغزاً معقداً في صراع إيران مع خصومها في المنطقة، ففي الوقت الذي تتمسك فيه بواقعها الخليجي وعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها ترفض في الوقت نفسه أي تحالف خليجي ضد إيران، وفي حال حدوثه فإنها ترفض المشاركة فيه، كما حدث في "عاصفة الحزم"، فضلاً عن مواقفها المحيرة، من خلال الوساطة بين الدول الخليجية وإيران، بل وحتى حلفاء إيران في المنطقة، وعلى رأسهم النظام السوري، إذ كشف موقع "فردا" الإيراني عن محادثات أمريكية– سورية، تجري بشكل سري برعاية سلطنة عمان في مسقط، وإن الغرب ما زال يفضل سلطنة عمان للعب دور في المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فيما يتعلق بجميع الملفات العالقة[15].

وعلى الرغم من التعقيدات التي ترافق الوضع في سوريا إلا أن إيران وروسيا مازالت اللاعب الأبرز في هذه المعادلة، لاسيما بعد زيارة وفد سعودي رفيع المستوى* إلى روسيا من أجل ضمان رؤية جديدة لها في سوريا، فضلاً عن الملامح الجديدة التي يصرح بها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا والتي تكشف عن أن هناك صفقة سياسية في طور التكورين بشأن سوريا، ومن ثم فإن ضبابية الدبلوماسية الجديدة التي تسعى الأطراف الدولية إلى إعتمادها في سوريا سوف تعزز من فرص الإنتقال نحو حلول أكثر توافقاً بشأن سوريا[16] . ومع ذلك يبدو أن الوساطة التي تقوم بها سلطنة عمان مع النظام السوري

هي الأقرب إلى التوافق دولياً بسبب قدرتها الدبلوماسية على الوساطة في هذا الجانب، علاوةً على مرونة الظروف الدولية بعد الإتفاق النووي والتي ستمنح إيران مكانة مميزة في عملية التفاوض مع الخيارات المطروحة بشأن سوريا.

ثالثاً: الفعل الإستراتيجي الإيراني وفق حدود القوة والمجال الحيوي

لاخلاف في أن حدود القوة الإيرانية تتحرك وتتبدل وفقاً لطبيعة الفرص والتهديدات المحيطة بصانع القرار، فمن غير الممكن أن تحقق إستراتيجية الأمن القومي الإيراني أهدافها ومصالحها الحيوية بعيداً عن التنسيق بين مقدار القوة المتوفرة لدى صانع القرار ومايتطلبه الهدف من هذه القوة. وبالرغم من أن حدود المجال الحيوي هي ذات طابع عالمي قائم على أساس القيم الفكرية، إلا أنها مرتبطة بتقدير التأثير في مناطق مرتبة وفق الإمكانيات المتاحة لها، وهذا مايجعل مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات الإنتقال بين المصالح الحيوية وفقاً لطبيعة الظروف المحيطة بالمجال الحيوي، الأمر الذي قد يجعلنا أمام ترتيبات منسجمة مع ماتمر به إيران والذي يمكن التعامل معه من خلال معادلات ربط الفعل الإستراتيجي الإيراني بحدود المصالح وحركة المتغيرات في البيئة الدولية.

ترتبط المعادلة الأولى وفق المنظور الجيوبوليتكي للأمن القومي الإيراني بالتركيز على جهود الحلفاء والشركاء من الفاعلين من غير الدول في البيئة الإقليمية والدولية، إذ تسعى إيران إلى تعزيز دور الحلفاء من أجل تخفيف الضغوط الدولية الموجهة نحوها مما يعزز من مركزها التفاوضي من جهة ويؤثر في إستدامة تأثيرها فيكون الأمن في مقدمة الأولويات التي تسعى لها إيران إلى جانب الحفاظ على القيم، في حين أنها تتبدل من حيث السلوك إلى نشر القيم ثم الأمن عندما تكون في موقع إقليمي ودولي متميز [17].

إن تبدل أولويات المصالح وفقاً للمنطق الإستراتيجي الإيراني يرتبط بشكل أساسي بتبدل الفرص، إذ أتاح الإتفاق النووي لصانع القرار الإيراني إمكانية المحافظة على القيم بل والتعامل معها على أنها إنتصار في ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة، وهذا ماعكسته ردود فعل الشعب الإيراني قبل وبعد الإتفاق، الأمر الذي سوف يساعد صانع القرار بتغيير أولوياته بإتجاه نشر القيم، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأمن الذي تعزز نتيجة إعتراف العالم بحقوق إيران مما يدفع صانع القرار إلى تقديم أولوية الإقتصاد عليه، والذي سيدفع بالمحصلة في تعزيز الأمن، إن طبيعة إنتقال أولويات استراتيجية الشؤون الخارجية لإيران هي مرتبطة بالأصل بطبيعة ماتفرزه البيئة المحيطة بها من فرص وتحديات، علاوةً على ماتمتلكه من موارد يمكن من خلالها فرض أنموذج معين للتفاعل مع الآخرين، فعلى الرغم من طبيعة الإستراتيجيات الداعمة للتغيير في سوريا إقليمياً من خلال تركيا والمملكة العربية السعودية، ودولياً عبر الولايات المتحدة والغرب، إلا أن مكانة إيران أمام هذه التحديات بقيت عارضاً أمام أي تحول خارج إرادة إيران. أما بالنسبة إلى اليمن فإن خيار المملكة العربية السعودية كان يستهدف ضم

إيران إلى الحرب المباشرة لكنها فشلت في ذلك وهي بهذا المنحى قد فقدت آخر أوراقها الإستراتيجية في إدارة التوازنات الإقليمية، إذ أن قرار الحرب على الحوثيين كان إستفزازاً لإستمرار إيران في المفاوضات النووية، ومن ثم عدم الوصول إلى إتفاق مع القوى الدولية، وهذا ما يعني أن إيران سوف تبقى تحت العقوبات الإقتصادية، وسيبقى محور الممانعة مكتوف الأيدي. بيد أن قدرة إيران على المناورة وإدارة الموقف عزز من مكانتها التفاوضية مع الغرب، بل وأصبح ضاغطاً عليهم للقبول بالإتفاق[18].

إن طبيعة التبدلات الدولية في مراكز القوى الدولية أسهم في أن ينتقل تركيز إيران في مجالها الحيوي إلى ماعرف بنظرية "تأمين محيط إيران"، والتي تشكل جوهر التصورات التي طرحها الدكتور علي أكبر صالحي والقائمة على تنظيم برنامج يعمل على تأمين جوار إيران وبشكل محدد عبر تقوية العلاقات وتوثيقها مع محورين مهمين في المنطقة وهما (السعودية وتركيا)، وقد لاقت هذه التصورات ترحيباً مناسباً لها منذ آواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، إلا أنها لم تكن أكثر من مقدمة بسبب تطور الأوضاع في سوريا[19].

حاولت إيران تأمين المقدمات الأساسية لنظرية تأمين محيط إيران من خلال جملة من المواقف والمبادرات التي سبقت طرحها، خصوصاً من خلال رغبة وزارة الدفاع الإيرانية في عام 2006 من توقيع معاهدة للدفاع والأمن في المنطقة، فضلاً عن دعوة وزارة الداخلية الإيرانية في عام 2007 هذه المبادرة مع دولة الكويت على أثر زيارة مساعد وزير الداخلية الكويتي طهران[20].

ورغم رغبة إيران الكبيرة في تأمين متطلبات هذه الاستراتيجية، إلا أنها لم تتمكن من بناء صياغات استراتيجية حقيقية متكاملة، بسبب تطور أحداث الصراع في سوريا والموقف التركي والسعودي منها، فما تعنيه سوريا لإيران يمثل جانباً مهماً في التفكير الاستراتيجي الإيراني، علاوةً على أن الإندفاع التركي والسعودي بإتجاه تغيير النظام السوري وإن كان على حساب خلافة تنظيم داعش، جعل من موقف إيران يكون أكثر تباعداً في هذا الجانب، إلى جانب ذلك لم تكن الرؤية الخليجية للأمن تبحث في التقارب مع إيران بقدر تطويقها إقتصادياً وأمنياً بحزمة من العقوبات الأممية، والتي تعمل على إفقادها القدرة في ممارسة أدوار استراتيجية في المنطقة وهذا ماكان يهدف إليه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والذي كان يرى بأن إستمرار العقوبات الإقتصادية على إيران سوف يزيد من الضغط عليها بالإنعزال إقليميا[21]. ومع دخول المملكة العربية السعودية إلى دائرة الصراع عقب تنحية كل من قطر وتركيا عن قيادة محور المجابهة لإيران، بدأت إدارة الصراعات في المنطقة تتخذ منحى مختلف، خصوصاً والتوجهات السعودية القائمة على رغبتها في إعادة ترتيب الأدوار الإقليمية في منطقة الالتحريض المذهبي والمشاركة الخليج بسبب الأدوار التي أدتها قطر[22].

شهدت السياسات الإقليمية في المنطقة توجهات حادة ومستحكمة بالبعد الأيديولوجي فالقوة الناعمة لمعظم أطراف التفاعل فاقدة للتأثير سواء بالنسبة للجمهورية الإيرانية أو المملكة العربية السعودية لاسيما مايتصل بالعلاقات مع القوى الدولية المؤثرة التي أخذت هي الأخرى تفاعلات تستهدف تمكين

القوى الإقليمية عن طريق القوى الدولية سواء بالنسبة لروسيا والصين أو الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر بشكل كبير على منطق التفاعل الذي تتعامل به المنطقة مع التطورات السياسية والأمنية التي ترافقها[23].

حاولت إيران إيجاد سياسة متوازنة في أداءها بين مايريده الغرب من جهة والتحديات التي تشهدها المنطقة من الجهة الثانية، إذ قدمت إيران مجموعة من الضمانات قبل التوقيع على الإتفاق النووي، لاسيما في المجالات التي حققت فيها تقدماً تقنياً، في حين أنها إستمرت بالتفاوض على بقية المراكز المتأخرة من الناحية التقنية، وهذا مايعني أن إيران إستكملت جانباً مهماً من المقدرة على التأثير لتنتقل منها نحو تعزيز أمن هذا الوضع، حيث كان لإعتماد الرئيس حسن روحاني برنامج "**الحكمة والأمل**" والذي لاقى تفيضاً شعبياً واسعاً جانباً مهماً في إستراتيجية إيران لتعزيز موقعها الإستراتيجي في التفاعلات الإقليمية خصوصاً بعد تركيز مخططي السياسة الخارجية على مبدأ المرونة البطولية التي أطلقها المرشد الأعلى في إيران السيد علي الخامنائي، والذي يرتكز على أن طبيعة الظروف الدولية تقتضي هذا المفهوم وتفعيله دبلوماسياً [24]. أما فيما يخص الإنعكاسات التي أفرزها الإتفاق النووي على القوة الإيرانية فإنه يمكن توزيعها على مدخلين:

1-المستوى النووي:

لايعني البرنامج النووي بالنسبة لإيران مجرد إنعكاسات إقتصادية تُمكنها من توظيفات جديدة في مجال الطاقة أو غيرها من المجالات الإنسانية، فإيران تعد من الدول الأبرز في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، لكن الطموح النووي يمثل عنوان للتفوق الحضاري والقومي الذي يعد مقدمة القدرة الإيرانية في مصالحها الحيوية ومجالها الإستراتيجي[25]. فالسياسات النووية التي تؤديها إيران تستهدف زيادة مكانتها في النظام الدولي.

تدرك إيران أن المواقف التفاوضية التي تحكم مفاوضاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي ذات ديناميكية متبدلة، فالتنازلات المقدمة أمامها مكاسب مستقبلية، ولعل الإتفاق النووي في عام 2015 يبين حالة واضحة من الموازنة في النتائج، مع ميول المكاسب لصالح إيران مستقبلاً، فخضوع المنشآت النووية إلى نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون له تأثيراً على مسار البرنامج النووي الإيراني خلال الخمسة عشر سنة القادمة. إلا أن السماح لإيران بعد السنة العاشرة بالحصول على مساعدات في التقنية النووية خصوصاً فيما يتعلق بالآبحاث والسلع النووية، فضلاً عن إستبعاد منشآتها غير المعلنة من نظام التحقيق والتفتيش المفاجئ دون إشعار سوف يمنحها مكاسب مميزة على المدى البعيد [26].
إن المكاسب التي حققتها إيران من هذا الإتفاق تكمن في فرض برنامجها النووي عالمياً، الأمر الذي يساعدها في فرض مكانتها الدولية والإقليمية ويجعلها في وضع أفضل بكثير سياسياً وإقتصادياً على

حد تعبير **مايكل هيرتسوغ** الباحث في معهد واشنطن. وهذا من شأنه أن يحول شكل ونمط التعامل الدولي حيال إيران، فالشرعية التي إكتسبتها إيران من هذا الإتفاق سوف تزيد من هيبتها في المجتمع الدولي، ومن ثم لايمكن إستبعدها أو عزلها كما كان الأمر في السابق[27] .

وبالتالي فإن زيادة قابلية القوة على التأثير من خلال تضمينها بالتقنية النووية أو ماتمتلكه من هيبة دولية نتيجةً للإتفاق النووي، سوف يساعد الإيرانيون على فرض أنموذجهم الفكري عالمياً، فالقدرة على توظيف القوة الناعمة في إدارة المصالح الحيوية سوف يزيد من الثقة العالمية بإيران، وهذا ما ركزت عليه كذلك بعض الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لهذا الإتفاق، فعلى الرغم من معارضة إسرائيل للإتفاق النووي وإعتباره يشكل جزءاً من نمو القوة النووية الإيرانية، علاوةً على تأييد تخوفاتها من قبل إيباك، إلا أن منظمة "**جي ستريت J Street**" *، وهى أكبر المنظمات المؤيدة للاتفاق، والتي تعد إحدى أكبر المنظمات اليهودية التي تُنافس "إيباك" على الساحة الأمريكية. وقد أطلقت المنظمة حملة مؤيدة للاتفاق النهائي، معتبرة أنه يلبي المعايير التي تم وضعها في تفاهمات لوزان، وطالبت الكونجرس بالموافقة عليه وعدم رفضه. كذلك رحبت منظمة "أمريكيون من أجل السلام الآن "APN" بالاتفاق لأنه لا يرتكز على حسن النوايا والثقة [28].

إن رغبة إيران من فرض ذاتها القومي والإسلامي يشكل الجوهر الأساس في التعامل مع الخيارات الإستراتيجية الغربية، فهي تسعى إلى تمكين نفسها تقنياً لتكون قادرة على تأكيد وجودها في إدارة التفاعلات الدولية، وهذا ما يعني أن الإتفاق النووي الذي تم إبرامه يشكل أحد المقدمات التي تسعى عن طريقها إيران توسيع نطاق نفوذها الدولي وفق قواعد منطقية للقبول الدولي بها. وهي تضاعف من فرص إيران على توسيع نفوذها القيمي القائم على أساس فرضيات المجال الحيوي.

2-الإمتداد الإقليمي والدولي:

حافظت إيران طوال طوال فترة العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن على حضورها الإقليمي والدولي في القضايا المختلفة، فوجودها إقليمياً شكل ضاغطاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الإقليمية من تحقيق مصالحهم الحيوية لاسيما في سوريا، التي ظلت لغاية اللحظة محافظة على وضعها الإستراتيجي، وإن كان قد تراجع عما كان عليه قبل الأحداث بسبب تمدد تنظيم داعش والنصرة على الأجزاء الحيوية منها. ومع ذلك فإن الإتفاق النووي سوف يساعد إيران على تقوية أطراف المقاومة والممانعة من الناحيتين المادية والمعنوية، علاوةً على أنه سوف يمنحها فرص أكبر في حال التفاهم على تقاسم النفوذ. إلى جانب ذلك يبدو أن طبيعة الترتيبات الأمنية في مجال إدارة الحرب ضد تنظيم داعش من جهة والإجراءات التي بدأت تخضع لها عمليات الحرب في سوريا تأثرت بشكل كبير بمقتضيات الإتفاق النووي، فعلى الرغم من خضوع الحرب على تنظيم داعش لإجراءات موضوعية تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة تدرك مكانة إيران على

الأرض في هذه الحرب وأن وجودها إستراتيجياً في العراق إلى جانب الحشد الشعبي أو في سوريا إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد سوف يعزز من مجالها الحيوي في هذه المناطق، فالغرب على يقين بأهمية الدور الذي تمارسه إيران في القوقاز وأسيا الوسطى والبلقان وليس الشرق الأوسط فحسب، وأن التعامل مع هذا الدور لن يكون مجدياً من الشراكة والتفاهم في تبادل المصالح[29]. وهذا المبدأ يفسر مادعى إليه هنري كيسنجر في كتابه النظام العالمي حول ضرورة أن تجد الولايات المتحدة إستراتيجية تعاونية مع إيران وأن تدرك أن الفوضى التي تحيط بحدود إيران قد تكون بالنسبة إليها فرصة وليست فوضى[30].

ولذلك سوف تسعى إيران إلى المشاركة بثقلها الجديد في صياغة التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولعل تبني طهران مبادرة جديدة لحل الأزمة السورية يدفع بهذا التوجه، إذ أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" أن طهران تستعد لطرح مبادرة لتسوية الأزمة السورية، وتسعى لتقوية علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. وتركز المبادرة الجديدة على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة صياغة الدستور لضمان حقوق الأقليات، وإجراء انتخابات بإشراف دولي[31]. ومن ثم فإن الخارجية الإيرانية ستزيد من فرض خياراتها الاستراتيجية على الأطراف الإقليمية والدولية بشأن الوضع في سوريا، علاوةً على أنها سوف تطرح تصوراتها الإستراتيجية بهامش مرونة أكبر عما كان عليه الوضع قبل الإتفاق النووي. وبناءاً على ذلك ستتزايد فرص إيران في فرض أنموذجها بشأن سوريا لأسباب عديدة في مقدمتها إستمرار الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حول مايسمى بالفصائل المعتدلة وموقعها في النظام السوري القادم، فعلى الرغم من أن الطرفان إتفقا على إخراج "داعش" مقابل تقدم المعارضة السورية على الأرض، لكن لغاية الآن لم يتم تحديد ماهي هذه القوى وماهي الفصائل المكونة لها؟. ومن جهة أخرى، فإن إعلان تركيا صراحةً عن عدم استهدافها "داعش" فقط، بل مهاجمة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أيضاً، هو ماتتحفظ عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضع في اعتبارها الدور البارز الذي قامت به القوات الكردية في سوريا في الحرب ضد "داعش"[32]. ومن ثم فإن عدم تجاهل مكانة إيران استراتيجياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يشكل جوهر الصراع الإستراتيجي الذي تستهدفه إيران في هذه المرحلة، فبلوغ المصالح الحيوية لايرتكز بالضرورة على التواجد العسكري، بقدر البقاء متصلاً بالحسابات المنطقية التي تفرضها الإعتبارات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، ولعل هذا ماركزت عليه إيران في خيارات الأمن القومي. فالتصعيد الذي تبناه الرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" لم يكن إلا تركيزاً على تمكين الجمهورية الإسلامية من إثبات ذاتها الدولية وبأنها لن تتنازل عن حقوقها العالمية تلبيةً لدعوات الغرب، ومن هنا برزت مقدرة إيران على إدارة حدود التأثير، فإمتناعها عن التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والضغط المتكرر بالعقوبات الإقتصادية والسياسية لم يؤثر على مكانتها

الإقليمية في إدارة الصراعات أو قضايا المنطقة، مع الأخذ بعين الإعتبار إنتقال الصراعات إلى الحرب العسكرية المباشرة كالحالة مع تنظيم داعش، أو ماتلاها من الحرب على الحوثيين في اليمن، فالتمكين السياسي الذي كان يقع على مهام الرئيس السابق محمود نجاد كان يمهد لمبدأ المرونة الشجاعة التي دعى إليها مرشد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنائي والذي بدأت ملامحه بالتشكل مع تولي الرئيس "حسن روحاني" رئاسة الجمهورية، الأمر الذي حفز الغرب على خيار التفاوض، كونه يمثل الخيار الوحيد المتبقي لهم في التعامل مع إيران[33]. وفقاً لمؤشرات شاركت بها دراسات متعددة فإن الوفرة الإقتصادية بعد رفع العقوبات تعزيز جهود إيران المستمرة في حيازة وتطوير الأسلحة التقليدية مثل الصواريخ الباليستية. فعلى الرغم من أن الإتفاق النووي يواصل الحظر المفروض على بيع أنظمة الأسلحة الرئيسة لإيران. إلا أنه أقل وضوحاً بشأن مسألة بيع طهران لأنظمة الأسلحة الرئيسية. وفي كلتا الحالتين، يسمح لإيران بشراء أنظمة الأسلحة الخفيفة والصغيرة أو بيعها، وسوف تسهم زيادة الموارد المالية لإيران من تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر[34].

على المستوى الدولي فإن طبيعة الإتفاق النووي سوف يمكن إيران من تقوية حدود القوة سياسياً وإقتصادياً عن طريق تعزيز علاقاتها بالصين، ضمن البُعد الجيوستراتيجي في العلاقة بينهما، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، بات يشكل أحد أبرز سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية"، والذي سوف يساعد في إلغاء العقوبات الدولتين من القيود التي كانت تعوق الكثير من المشاريع المتعلقة بالنقل والطاقة. إذ تأتي أهمية إيران الاستراتيجية في هذا المشروع بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، ورغم وجود جسور أخرى بالنسبة للصين إلا أن المسار الإيراني يعد الأهم من بينها والأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية. ومن جهة أخرى فإن الإتفاق النووي سيمكن الهند من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات. علاوةً على إن الإتفاق سوف يعزز العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاقتها العقوبات، وفي مقدمتها ميناء **(شاه بهار)** المطل على خليج عمان[35].

ومن ثم فإن أي إتفاق دولي مع القوى الرئيسة في النظام الدولي بما فيها الإتفاق النووي سيمكن إيران من توسيع حدود التأثير الإقليمي والدولي لأنموذجها السياسي، وكذلك فإنه سيعزز من تأثير مايرتبط به من محاور المقاومة والممانعة والتي سوف يكون لها دور أكبر في إدارة قضايا الصراع لاسيما في المناطق التي كان يحاول فيها الغرب تهميشها، والذي سيمكنها من نقل أولويات التأثير من الإعتماد على القوة الصلبة إلى القوة الناعمة عبر نشر القيم.

الخاتمة

يمثل المجال الحيوي بما يجسده من منطقة نفوذ وتأثير رغبة الدولة في تمكين القوة وزيادة فاعليتها وتأثيرها بنحو يمكنها من الإنتقال بإتجاه التوسع والمحافظة على كيانها بوصفها دولة مؤثرة في النظام الدولي، وكما يتصل ذلك بطموح الدول وهدفها بالبقاء.

يرتبط المجال الجيوي الإيراني بالبعد الفكري والحضاري الذي يستهدف تمكين عناصر القوة وجعلها ذات مديات أكثر تأثيراً عن طريق الجمع ما بين القوة الحضارية الإيرانية وأنموذجها السياسي الأيديولوجي القائم على جعله الركيزة الأساسية للسياسات العامة في إيران خاصةً في التعامل والتفاعل مع العالم الخارجي، ولأجل توسيع حدود التأثير الإيراني في ممارسة هذا الدور وبما يتناسب مع الأهداف والغايات التي تتصل بالعقيدة الإستراتيجية للدولة بعد عام 1979، كان على صانع القرار أن يبحث عن المعطيات التي من شأنها زيادة حجم القوة.

جاءت المنطلقات الفكرية لبنية الأمن القومي لتربط إيران بالعالم الإسلامي عبر نظرية أم القرى وماتلاها من إستراتيجيات وتكتيكات تهدف إلى بناء الأنموذج الإيراني وفقاً لهذه الإفتراضات، إذ تستهدف مبادئ زيادة النفوذ والتمدد إلى زيادة مكانته الاستراتيجية من خلال تقوية العالم الإسلامي وفقاً لأسس هذه النظرية، ومن ثم فإن زيادة نفوذ أطراف الممانعة والمقاومة المرتبطة بها يعني زيادة قوة إيران، مما يعني تقوية الإسلام وجعله أكثر تأثيراً كنتيجة منطقية لإفتراضات التأثير والنفوذ في المدرك الإستراتيجي الإيراني.

تحاول الجمهورية الإيرانية التأثير على القوى الرئيسة في النظام الدولي من أجل الإعتراف بفاعليتها ومكانتها الإقليمية، فهي تسعى إلى تفضيل الأمن ضمن أولوياتها في حالة الحصار والضغوط المفروضة عليها في حين تندفع بإتجاه نشر القيم وتقوية معطيات الإرتباط والشراكة مع حلفاءها في حال تراجع الضغوط، ومن ثم فإن أي مكاسب جديدة تتولد من إتفاقات دولية تضاعف من مكاسب إيران الاقتصادية والسياسية وهذا مايشكل المبدأ الإستراتيجي الذي تعتمده إيران في استراتيجية الشؤون الخارجية، إذ يمثل ذلك زيادة لقوة إيران وحدود تأثيرها عالمياً.

قائمة الهوامش

1. حجت مرتجى ومحمود علاوي، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2002، ص 90 وكذلك ينظر: إيران مشروع أم القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابه "مقولات في الاستراتيجية الوطنية" دراسة منشورة في مجلة الراصد الإلكترونية –دراسات / العدد الثامن والستون صفر 1430 هـ . من خلال الرابط : www.alrased.net

2. محمد جواد لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية، ترجمة وتحليل نبيل علي العتوم، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، لندن، 2013، ص101
3. المصدر نفسه، ص. ص69- 70
4. روبرت د. كابلان، إنتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2015،ص 329
5. محمد السعيد المؤمن، تكييف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 62
6. المصدر السابق نفسه، ص 64
7. نقلاً عن: ستيفن كينزر، مثلث القوة: لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت،2010، ص 6
8. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979- 2011، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 565
9. ناصر مضاهري طهراني، الإمام الخميني والنظام الدولي، تعريب: منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2006،ص 262
10. أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص472
11. سركس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص220
12. محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014م، ص76
13. Ali Alfoneh, The Quds Force After Suleimani, by: https://agsiw.org/the-quds-force-after-suleimani/
14. محمد جمعة مصدر سبق ذكره، ص78
15. بوابة الحركات الإسلامية، سلطنة عمان " اللغز الوسيط " بين إيران والسنة، من خلال الرابط: http://www.islamist-movements.com/30856

(•) ضم الوفد السعودي كل من ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، ووزير الخارجية عادل الجبير، والذي ركّز في الكثير من جوانبه على إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا.

16. يزيد الصايغ، ضباب الدبلوماسية في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3787

17. إعتبر المرشد الأعلى خلال إجتماعه بقادة الحرس الثوري الإيراني، أن النفوذ الإقتصادي وقوة إيران الدولية لايمكن أن تتحقق من دون المثل الثورية التي تقوم عليها إيران، فهدف الغرب هو أن تتخلى إيران عن نهجها الثوري وإضعاف معتقدات الشعب الإيراني، وأن علينا الدفاع عن هذه المبادئ من خلال تقوية الحرس الثوري لمجابهة مثل هذه التحديات، وهذا الأمر من شأنه أن يؤشر على مدى أولية القيم في مرحلة مابعد الإتفاق النووي. المصدر من خلال الرابط: http://www.al-monitor.com/pulse/iran-pulse

18. علي فارس حميد، التوافق المشروط، كيف ستدير أمريكا فوضى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015، من خلال الرابط:http://mcsr.net/news71

19. سيد حسين موسويان، تأمين محيط إيران والمنطقة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 139، بيروت، 2011، ص5

20. أشرف محمد كشك، معضلة متجددة.. أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2014، ص81

21. رفعت سيد أحمد، ملامح تشكيل نظام إقليمي جديد.. فروض الواقع ودوافع الخارج، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 8

22. محسن صالح، الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 7، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 27

23. محمد صادق الحسيني، ملامح الحوار الأمريكي– الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص25

24. نقلاً عن: ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2014، ص65

25. مالك عوني، المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة إتفاق لم يكتمل، ملحق السياسة الدولية، العدد 199،مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015،ص 3

26. The Iran Nuclear Deal, A Definitive Guide, New Foreword November 2017, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, p.3

27. نقلاً عن: علي فارس حميد، الصفعة الناعمة: كيف ستواجه إسرائيل الإتفاق النووي، مركز حمورابي للدراسات، بغداد، 2015، من خلال الرابط: http://hcrsiraq.org

(•) جي ستريت منظمة يهودية تم الإعلان عنها عام 2008 في الولايات المتحدة، وهي تمثل "لوبي" جديد منافس لـ"أيباك" المؤيد بشدة لـ(إسرائيل) وتحديداً اليمين (الإسرائيلي) المتطرف والذي يعود تأسيسه إلى أكثر من نصف قرن. وهذه المنظمة تعرف نفسها على أنها «الذراع السياسية للحركة المؤيدة لإسرائيل وللسلام». وتعلن أنها تأسست (للدعوة إلى قيادة أميركية متفهمة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني

الإسرائيلي بسلام ودبلوماسية... وتدعم إتجاهاً جديداً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط) وفيما تقول عن نفسها إنها «أسرة المنظمات» التابعة لها وإنها ستضم ذراعاً ضاغطاً مؤيداً للسلام في كابيتول هيل (مركز الخارجية الأميركية) وستشكل لجنة عمل سياسية "منفصلة" ستدعم المرشحين المؤيدين للسلام في المناصب العامة. المصدر: جي ستريت: منظمة يهودية أمريكية لمنافسة منظمة إيباك، مجلة الوعي، العدد 280، 2010، من خلال الرابط: http://www.al-waie.org/issues/280/article.php?

28. برنامج الدراسات الأمريكية، مواقف متعددة: كيف تعاملت المنظمات اليهودية الأمريكية مع الإتفاق النووي؟، المركز الإقليمي للدراسات، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3700

29. وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص 110

30. هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، صص168

31. وحدة العلاقات الإقليمية، حراك نشط، فرص وتحديات التسوية السياسية للأزمة السورية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3760/

32. برنامج الدراسات الأمريكية، مقايضات سياسية: دوافع التوافق الأمريكي التركي حول إقامة منطقة آمنة في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3760

33. محمد السعيد عبد المؤمن، المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة إحتمالات تحول تاريخي، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العجج، 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص11

34.Michael Eisenstadt & Other, The Regional Impact of a Post-Sanctions Windfall for Iran, The Washington Institute, 2015, p3.

35.فاطمة الصيادي، ماذا بعد الإتفاق النووي الإيراني؟ الرابحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، من خلال الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/20156259435992376.htm